

المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية العراقية

أسعد علي حميد

الجامعة الإسلامية في لبنان

كلية العلوم السياسية والإدارية و الدبلوماسية

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

as1980ad@yahoo.com

أ.د محمد منذر جلال

الجامعة العراقية

كلية القانون والعلوم السياسية

mohammed.jalal@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١٢/١٦

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٢/٣٠

الخلاصة :

يتناول البحث دور المؤسسات غير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية العراقية، وتحليل تأثيرها على البيئة الداخلية و الخارجية. وتشير النتائج إلى أن هذه المؤسسات تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية العراقية، وتؤثر على قرارات الحكومة والرأي العام. ويوصي البحث بتعزيز دور المؤسسات غير الرسمية في تعزيز علاقات العراق الدولية وتحقيق التكامل الإقليمي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات غير الرسمية ،السياسة الخارجية العراقية ،الاحزاب السياسية .

Informal institutions for making Iraqi foreign policy

Asaad Ali Hamid

The Islamic University of Lebanon

College of Political, Administrative and Diplomatic Sciences

Department of International Relations and Diplomacy

as1980ad@yahoo.com

Prof. Dr. Muhammad Munther Jalal

Iraqi University

College of Law and Political Science

mohammed.jalal@aliraqia.edu.iq

Date received: 16/12/2024

Acceptance date: 30/12/2024

Abstract

The research examines the role of informal institutions in shaping Iraqi foreign policy and analyzes their impact on both the internal and external environment. The findings indicate that these institutions play a crucial role in shaping Iraq's foreign policy, influencing government decisions and public opinion. The research recommends strengthening the role of informal institutions in enhancing Iraq's international relations and achieving regional integration.

Keywords: Informal institutions, Iraqi foreign policy, political parties

المقدمة:

لا يمكن النظر إلى السلوك السياسي الداخلي اليوم وكأنه لا يتأثر أولاً يؤثر بالظروف السياسية الدولية، و ذلك بسبب انفتاح الدول على بعضها البعض، ومن ثم لتفاعل أنماط سلوك سياساتها الخارجية. كما أنه من الصعب عزل هذا السلوك عن آثار أيديولوجيات واحتياجات وتطلعات ومخاوف غالبية أفراد المجتمع.

يعزو الباحثون أسباب الترابط بين السلوك السياسي الخارجي والبيئة الداخلية لصانع القرار السياسي إلى أربع ظواهر أساسية هي: هيمنة الأبعاد الأيديولوجية، وانهيار الحواجز بين المجتمعات السياسية، وسيطرة الجماهير على السلوك السياسي، والتطور التكنولوجي.

وهناك العديد من الأطراف المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية، وإن كانت بدرجات متفاوتة. ويختلف هذا الدور باختلاف البلدان. ففي البلدان المتقدمة على سبيل المثال، تتسع دائرة التأثير في السياسة الخارجية وتتضاعف الوسائل، بينما تضيق الدائرة إلى أضيق الحدود في البلدان النامية والأنظمة الشمولية.

أما صنع السياسة الخارجية للعراق فقد تتحكم فيها وتشكلها مجموعة من العوامل والمحددات التي تنبع من البيئة الداخلية للعراق وأخرى تأتي من محيطه الإقليمي و الساحة الدولية.

بشكل عام هناك العديد من الهيئات والمؤسسات والمنظمات غير الرسمية التي تلعب دوراً مباشراً أحياناً وبشكل غير مباشر في كثير من الحالات،^(١) منها: الفرع الأول الأحزاب السياسية و جماعات الضغط، والفرع الثاني وسائل الإعلام والرأي العام و مراكز الأبحاث.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تقديم رؤية شاملة ومعقدة لتأثير هذه المؤسسات في صنع السياسة الخارجية العراقية، وتحليل آلياتها وتأثيراتها المتعددة على العلاقات الدولية والاقتصاد والسياسة الداخلية والتنمية الاستراتيجية، مما يسهم في تعزيز الفهم العلمي والعملية لصنع السياسة الخارجية وتطوير قدراتها الاستراتيجية لتعزيز دور العراق اقليمياً و دولياً.

اشكالية البحث:

تتعلق الاشكالية من سؤال مهم: ما هو الدور المفترض للمؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية ؟ ويتفرع من هذا عدد من التساؤلات:

- ١- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية؟
- ٢- كيف تؤثر المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية وتحقيق مصالحها الوطنية؟
- ٣- ما هي الآليات والأساليب التي تستخدمها المؤسسات غير الرسمية لتحقيق تأثيرها في السياسة الخارجية العراقية؟
- ٤- ما هي العلاقة بين المؤسسات غير الرسمية والسياسة الخارجية العراقية في الوقت الحالي؟
- ٥- كيف يمكن تعزيز دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية لتعزيز مصالح العراق؟

فرضية البحث:

للإجابة عن اشكالية هذه الدراسة، فأن فرضية البحث ستكون "تؤثر المؤسسات غير الرسمية بشكل كبير على صنع السياسة الخارجية العراقية، وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل الرأي والتأثير على السياسيين وقرارات الحكومة، مما يؤدي إلى تعزيز علاقات العراق الدولية وتحقيق التكامل الإقليمي، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على تحقيق المصالح الوطنية العراقية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية".

منهجية البحث:

نظراً لطبيعة هذا البحث ومن خلال العناصر الأساسية الموجودة فيها فإنه لا بد من اتباع منهجية علمية دقيقة تتفق مع طبيعة الموضوع مما يتطلب الاعتماد على نوعين من المناهج لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لفهم التغيرات الراهنة التي تشهدها البيئة الداخلية العراقية، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة والذي يعتمد على تحليل ودراسة حالة معينة بهدف تقديم جانب تطبيقي لموضوع الدراسة للوصول إلى فهم كامل وشامل، وقد تم استخدام هذين المنهجين من خلال دراسة حالة العراق من خلال تحليل ودراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، جاء المبحث الأول تحت عنوان (الاحزاب السياسية و جماعات الضغط) ، والذي تم التطرق به الى دور الاحزاب السياسية و جماعات الضغط، والذي قسم الى مطلبين جاء المطلب الأول تحت عنوان الاحزاب السياسية، بينما جاء بعنوان المطلب الثاني (جماعات الضغط).

إما المبحث الثاني جاء تحت عنوان (وسائل الإعلام والرأي العام و مراكز الابحاث)، وتم تقسيمه الى مطلبين، الاول الذي جاء بعنوان (وسائل الإعلام والرأي العام)، والثاني تحت عنوان (مراكز الابحاث والفكر).

الفصل الأول تعريف بالبحث

المبحث الاول

الاحزاب السياسية و جماعات الضغط

المطلب الاول: الاحزاب السياسية

يتطلب البحث في تأثير الأحزاب في صنع السياسة الخارجية أولاً، التعرف على مفهوم الحزب السياسي، فيمكن تعريف الحزب على أنه "اتحاد بين مجموعة من الأفراد لغرض العمل معاً لتحقيق المصلحة الوطنية وفقاً لمبادئ خاصة يتفق عليها الجميع".^(٢)

و يُعرّف الحزب السياسي أيضاً بأنه "هيكل سياسي يتكون من مجموعة من الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة من خلال السلطة السياسية، وفقاً لعقيدة معينة تحكم سلوكه وما يتضمنه هذا السلوك من سلطة إصدار القرارات".^(٣)

ويمكن تعريف الأحزاب من حيث المبدأ من خلال أهدافها العامة، حيث أنها تسعى للحصول على السلطة السياسية بصورة منفرد أو بالاشتراك مع أحزاب و تيارات سياسية أخرى. لذا تمثل هذه الأحزاب حلقة وصل لا غنى عنها بين المواطنين والحكومة، بل هي التنظيمات السياسية التي يعمل الأفراد والجماعات من خلالها للوصول إلى السلطة السياسية وكسب التأييد الشعبي.

لقد حددت المادة (٢) أولاً، من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥)، في العراق تعريف الحزب السياسي بأنه "مجموعة من المواطنين منضمة تحت أي مسمى على اساس مبادئ واهداف وروى مشتركة، تسعى للوصول الى السلطة لتحقيق اهدافها بطرق ديمقراطية، بما لا تعارض مع احكام الدستور والقوانين النافذة".^(٤)

ويُعد قانون ادارة الدولة لسنة (٢٠٠٣) ثم الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥) وقانون الاحزاب رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥) اطاراً قانونياً لتنظيم الحياة الحزبية في العراق. فقد ساهمت كل من هذه التشريعات في صياغة هذا الإطار ، كما نوضحه في الآتي:

١- قانون ادارة الدولة: مهد قانون ادارة الدولة الذي وضعته سلطة الاحتلال الأمريكي لفكرة التعددية السياسية بعد عام

٢٠٠٣، إذ نصت المادة (١٣) الفقرة (ج) على " ان الحق بحرية الاجتماع السلمي وبحرية الانتماء في الجمعيات هو حق مضمون، كما ان الحق بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام اليها وفقاً للقانون هو حق مضمون".^(٥)

٢- الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥): فقد نصت المادة (٣٩) أولاً، منه على أن " حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون".^(٦)

٣- قانون الاحزاب رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥): وتنفيذاً لما أقره الدستور بشأن حق تكوين الأحزاب، وفقاً للمادة (٣٩) أولاً، وبعد عشر سنوات صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، والذي بموجبه تمت انتخابات ٢٠١٨، بين الأحزاب والكتل والتجمعات السياسية التي بلغ عددها (١٨٨) حزباً ، أدرجت لاحقاً في (٢٧) تحالفاً سياسياً.

ونلاحظ في أحكام التأسيس أن المادة (٨) أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، من قانون الأحزاب، قد فرض شروطاً لتأسيس الحزب أو التنظيم السياسي، هي:

- ١- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه مع الدستور.
 - ٢- يكون للحزب برنامجه الخاص به لتحقيق أهدافه.
 - ٣- ألا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة.
 - ٤- لا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته أو أعضائه من ثبت بحكم بات قيامه بالدعوة أو المشاركة للترويج بأية طريقة من طرق العلانية لأفكار تتعارض مع أحكام الدستور.^(٧)
- وفي إجراءات التسجيل نصت المادة (١١) أولاً من قانون الأحزاب على أن عدد أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب لا يقل عن (٧) أفراد ، وأن لا يقل عدد الأعضاء عن (٢٠٠٠) فرد من مختلف المحافظات، مع مراعاة تمثيل المرأة. أما بالنسبة للأحزاب العرقية (الأقليات)، فيجب ألا تقل قائمة الأسماء المطلوبة لتأسيس الحزب عن (٥٠٠) فرد.^(٨)
- كما حددت المادة (٨) من دستور العراق لسنة (٢٠٠٥) المبادئ التي توجه بها السياسة الخارجية العراقية، فقد ورد النص على أن "يراعي العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويُقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية"^(٩)، وقد عهد الدستور إلى مجلس الوزراء بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة (المادة ٨٠ أولاً).^(١٠)
- وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المبادئ القانونية في توجيه مسار السياسة الخارجية، إلا أن المصالح العليا للدولة، مثل: (الأمن القومي، السيادة واستقلال القرار السياسي، القدرة على الحفاظ على الموارد الاقتصادية، تنفيذ خطط التنمية المتتالية، المنافسة، ضغوط عدم وجود استراتيجية للأمن والتعاون على المستوى الإقليمي)، كل هذه العوامل تؤثر بقوة على حركة الدولة على المستوى الخارجي. ومن الواضح أنه لا سبيل لتحقيق هذه الغاية سوى تبني سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ولقياس مدى تأثير أحزاب النظام الحزبي على صنع السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها، قد يكون من الضروري الاطلاع على البرامج المدرجة في الوثائق التأسيسية التي قدمتها الأحزاب إلى دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق عند التسجيل للمشاركة في الانتخابات، فهي تسمح إلى حد ما، بإمكانية معرفة تصورات تلك الأحزاب لسياسة العراق على المستوى الخارجي.
- و بالعودة إلى متبنيات و برامج أبرز التحالفات السياسية، نلاحظ أن بعضها اشتمل على أحكام تتفق مع المبادئ الدستورية المذكورة أعلاه، ولكن يجب التمييز بين كتابة البرامج السياسية والحركة على أرض الواقع، حيث مظاهر التحرك في ذلك الوقت هي الحكم النهائي في الالتزام بالمصالح العليا للدولة من عدمه.

في هذا السياق، إذا تفحصنا تصورات الأحزاب لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية للعراق من منظور مصالحها العليا، فإن مواقف أبرز القضايا الراهنة التي تشغل السياسة الخارجية العراقية تكشف لنا مدى تأثير النظام الحزبي في صنع مسارات و توجهات السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها حيث نلاحظ ما يلي:

١- العلاقات العراقية - الأمريكية:

تباين الموقف من العلاقات العراقية - الأمريكية، وبشكل خاص القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، إذ يُعد موقف (المكون الأكبر الشيعي) داخل مجلس النواب حيال هذا الموضوع صدى لمتطلبات (محور المقاومة)^(*) داخل العراق، الذي يكبح الحضور العسكري الأمريكي في العراق خصوصاً و المنطقة عموماً والهيمنة الإقليمية الأمريكية، ولهذا فقد دفعت الأحزاب والكتل والتيارات القريبة فكرياً و عقائدياً من محور المقاومة، لممارسة الضغوط على مجلس النواب بغية اصدار تشريع ينهي وجود القوات الأمريكية وقواعدها، وفعلاً، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ قرار مجلس النواب العراقي في جلسته الاستثنائية المتضمن الزام الحكومة العراقية بإخراج القوات الأجنبية من العراق، كما أن هذا الوجود قد يستخدم كوسيلة ضد دول الجوار مما سيؤدي الى توتر في علاقات العراق الاقليمية.^(١١)

وفي مواجهة ذلك ، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاحزاب الكردية و وبعض الكتل التي تعارض خروج القوات الامريكية مواجهة تحرك الاحزاب الشيعية، ولمحت بعودة (تنظيم داعش الارهابي) في حال مغادرة قوات التحالف العراق.

٢- العلاقات العراقية - الايرانية:

تمثل إيران تحدياً لمشاريع الولايات المتحدة في العراق، ومن ناحية أخرى، تمثل هذه المشاريع تحدياً لإيران، وما ينتج عن التغيرات في السياسة الخارجية العراقية يتحكم بشكل كبير في اتجاهات هذه التحديات ومدى التصعيد فيها لأي من الطرفين الأمريكي والایراني.

أن التباين بالمواقف السياسية في العلاقات مع إيران، انعكست بصورة واضحة على مجموعة كبيرة من الاحزاب التي تمثل المكون السني بالعراق، اذ يرون أن أغلب القيادات السياسية الشيعية تحت تأثير العامل العقائدي، وأكثر ميلاً الى الجمهورية الاسلامية الايرانية على حساب إقامة علاقات مع الدول الجوار.^(١٢)

٣- الموقف من القضية الفلسطينية و رفض التطبيع:

لم يكن للعراق أي علاقات دبلوماسية رسمية مع (الكيان الصهيوني)، حيث كان العراق ولا يزال لا يعترف بهذا الأخير، منذ لحظة نشوئه في الشرق الأوسط ، كأحد مخرجات الحرب العالمية الثانية.

فقد أعلن العراق حالة الحرب ضد (الكيان الصهيوني) منذ تأسيسه عام (١٩٤٨)، وشارك الجيش العراقي لاحقاً في الحروب ضد (الكيان الصهيوني) في عامي (١٩٦٧) و (١٩٧٣). وشن (الكيان الصهيوني) قصفاً جويّاً عام (١٩٨١)، مستهدفاً مفاعل تموز النووي العراقي، في عملية عسكرية أطلق عليها (الكيان الصهيوني)، وقتها "عملية بابل" دون أن يرد العراق عليها.^(١٣)

ولاحقاً، وأثناء حرب الخليج الثانية، أطلق العراق عدداً من صواريخ سكود (أرض - أرض)، تراوح عددها (٣٩) صاروخ، سقطت على مناطق مختلفة في (الكيان الصهيوني)، بما في ذلك منطقة ديمونة، التي تضم المنطقة النووية (للكيان الصهيوني). بعد عام (٢٠٠٣)، وقيام بعض الدول العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني فضلاً عن قيام بعض الشخصيات في كردستان مؤتمر للتطبيع بتاريخ (٢٤ أيلول - ٢٠٢١)، حمل اسم "السلام والاسترداد"، كل ذلك دفع الأحزاب الى تشريع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

وتشير الاسباب الموجبة لتشريع القانون الى "بغية الحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والإنسانية في العراق وثوابت الشعب العراقي في الدفاع عن فلسطين وشعبها والشعوب العربية كافة التي احتلت أراضيها، وردع كل من يعمل على التطبيع وإقامة العلاقات مع هذا الكيان الغاصب شرع هذا القانون"^(١٤)، ومع ذلك، يرى البعض أنها تصفية سياسية من قبل الأحزاب لخصومها من الأحزاب السياسية الأخرى. كما أن الاعتراضات على القانون من وجهة نظرهم لا تتعلق برغبة العراق وحقه القانوني كدولة في منع التطبيع أو رفض إقامة علاقات سياسية أو دبلوماسية مع أي دولة أخرى، بل شرط ألا يجرم القانون المواطنين، وإنما يمنع مؤسسات الدولة وشخصياتها من نسج علاقات مع دولة أخرى، لأن إقامة العلاقات بين الدول هو شيء مؤسساتي، وليس شأنًا شخصياً أو فردياً يتعلق بالمواطنين.

المطلب الثاني: جماعات الضغط

قبل الخوض في تعريف جماعات الضغط، تجدر الإشارة إلى أن لها تسميات عديدة. فهناك من يسميها "جماعات المصالح" على أساس أنهم يسعون إلى تحقيق مصالح مشتركة بين أعضائها، وهناك من يسميهم "جماعات الضغط" بحجة أنهم يضغطون على السلطات من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة. وهناك من يسميه "اللوبي" كما هو الحال في النظام السياسي الأمريكي، على سبيل المثال: اللوبي الصهيوني. لذا، تُعرف جماعات الضغط بأنها "تلك التنظيمات الموجودة للدفاع عن مصالح معينة، التي تمارس الضغط على السلطات العامة عند الضرورة، ليس للوصول إلى السلطة، ولكن للحصول على قرارات تخدم مصالح تلك المنظمات".^(١٥)

كما يتم تعريفها على أنها: "تلك المجموعات المنظمة التي تهدف من خلال أنشطتها إلى التأثير على السلطات العامة من أجل توجيهها في سياساتها وأعمالها وفقاً لما تتطلبه مصلحة تلك المجموعات".^(١٦)

ويمكن تعريفها بأنها "مجموعة أو فئة لها افكار أو توجهات مشتركة، والأرجح أن هذه المجموعة لها وظيفة أو مهنة في أحد مجالات المهن والعمل، أو في مجالات الاقتصاد والتجارة، وتسعى للتأثير في السياسات العامة من أجل الحفاظ على مصالحها أو تأكيد توجهاتها، وليس من أهدافها تحمل المسؤولية المباشرة عن الحكم". ومن خلال هذه التعريفات المختلفة، نستنتج أن جماعات الضغط تنتم بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- ١- وجود مصالح مشتركة بين أعضائها.
- ٢- تمارس الضغط على السلطة بوسائل مشروعة وغير مشروعة.

٣- لا تهدف إلى السلطة.

ولتوضيح دور جماعات الضغط في التأثير على سياسات الدولة ، نأخذ أمثلة من أهم الجماعات المؤثرة في الساحة العراقية:

١- المرجعيات الدينية:

من أهم جماعات الضغط في العراق لما لها من مقومات و دور فاعل تلعبه داخل النظام السياسي العراقي والاقليمي والدولي، ذلك لكون الخطاب الديني له تأثير كبير في توجيه مشاعر المجتمع سياسياً.

ويعد المرجع الأعلى سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني)، من أهم المراجع للشريعة في العراق والعالم وله الأثر الأكبر في رأي الشارع العراقي، ويسمى بـ "صمام الأمان" للعملية السياسية بسبب مواقفه الحاسمة العديدة في المشهد العراقي الحديث. منذ بداية عام (٢٠٠٣)، وصولاً الى الفتوى المباركة (الجهاد الكفائي)^(١٦) في (٢٠١٤/٦/١٣) وتظاهرات تشرين عام (٢٠١٩)،

تتمتع المراجع الدينية بعناصر الدور الفعال الذي تلعبه داخل النظام السياسي للتأثير على قرارات السلطة من الخارج، حيث تعمل على جعل قرارات هذه السلطة متوافقة مع أفكار ومصالح الجماعات التي تمثلها.^(١٧)

٢- شيوخ القبائل والعشائر:

لعب هؤلاء دور جماعات الضغط ولكن بشكل نسبي ومحدود، حيث اقتصر دورهم على القرى والمناطق الريفية والمدن ذات الطابع القبلي وكان دورهم توجيه أفراد العشيرة في انتخاب مرشح لها، أو للضغط على المسؤول في الحكومة الذي ينتمي إلى العشيرة للحصول على مصالح اقتصادية خاصة أو للحصول على وظائف لأفراد العشيرة.

٣- الحركات الشعبية المتمثلة بالتظاهرات والاعتصامات:

نتيجة لسوء الادارة وتردي الاوضاع الاقتصادية والخدمية والفساد حدثت تظاهرات عام (٢٠١٩)، سميت بـ (تظاهرات تشرين) الأمر الذي ضغط على القوى السياسية وساهم في تحريك عجلة الإصلاحات في العراق، وأهمها تغيير النظام الانتخابي المعتمد (سانت ليغو) إلى قانون يقر التصويت على أساس فردي لكل دائرة انتخابية، مع إمكانية أن تصبح القوائم بنظام القائمة المفتوحة. وتظاهرات المحاضرين المجانيين في مختلف محافظات العراق التي خرجت للمطالبة بحقوقهم في إدراجهم في موازنة (٢٠٢١)، وحصدوا ذلك بالضغط على الحكومة بالوسائل السلمية وتم إدراجهم بالفعل.^(١٨)

٤- المراكز الثقافية والتعليمية:

كالمندليات والجامعات والنقابات والمساجد وكذلك الحسينيات ومراكز الإصلاح والتغيير التي لا يمكن تجاهلها، حيث يمكن لهذه الكيانات جذب الأفراد حول قضية ما وتحويلهم إلى حركة معارضة أو مصلح لأي انحراف في داخل الدولة، وتأصيل المطالب المشروعة وإعطائها بعداً حضارياً وقيماً ، أي تبني قضايا مثل السلام والحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وليس المطالب الشخصية أو المسيسة، بل المطالب النابعة من الفرد والمجتمع، و طالما ما كانت المساجد في الإسلام هي نقطة انطلاق لحل الأزمات والمشاكل المجتمعية أو السياسية.^(١٩)

وهنا نلاحظ أن جماعات الضغط في العراق، تشكلت القليل منها بدور محدود، سعيًا وراء المصلحة العامة، حيث يهدف معظمها إلى الوصول إلى السلطة والتمسك بها، على عكس جماعات الضغط الحقيقية التي لا تهدف للوصول إلى السلطة.

المبحث الثاني:

وسائل الإعلام والرأي العام و مراكز الأبحاث

المطلب الأول: وسائل الإعلام والرأي العام

المقصود بوسائل الاعلام هي كل وسائل نشر الثقافة من صحافة وتلفزيون وكتب ونحوها، والتي موجهة إلى شرائح واسعة من الجمهور، وتعتمد على التكنولوجيا الصناعية المتقدمة التي تتيح لها الوصول إلى هؤلاء الأفراد دون عوائق. كما تعرف بأنها "جميع الأدوات التي تستخدم في صناعة الإعلام وإيصال المعلومات إلى الناس"^(٢٠)، و يمكن عدها من أهم الأدوات لتوصيل المعلومات ونشر الثقافة ووسيلة للتفاعل الاجتماعي التي تربط بين أفراد المجتمع. و اتسمت وسائل الإعلام بمجموعة من السمات منها:^(٢١)

١- **التفاعلية:** من خلال التفاعل بين المراسل والمستقبل.

٢- **اللاتزامنية:** تعني القدرة على إرسال واستقبال الرسائل في الوقت المناسب للفرد المستخدم للاتصال، ففي حالة البريد الإلكتروني، يمكن إعادة توجيه الرسائل في أي وقت، بغض النظر عن وجود مستلم للرسالة.

٣- **التفتت:** يعني تعدد الرسائل التي يمكن اختيارها لتناسب الأفراد أو المجموعات الصغيرة المتجانسة ، بدلاً من الرسائل الموحدة لتناسب جماهير واسعة.

لذا تعد وسائل الإعلام هي الوسيط بين صانع القرار والرأي العام، حيث يمكن لمتخذي القرار من خلالها معرفة مواقف واتجاهات الرأي العام من جهة، كما تزود الرأي بالقرارات والسياسات التي يتخذها صناع القرار من ناحية أخرى.

فأصبح الإعلام وسيلة فعالة في صنع السياسات الخارجية للدول، كما تزود الرأي بالقرارات والسياسات المتخذة من طرف صناع القرار من جهة أخرى، فقد أصبحت وسائل الإعلام وسيلة فعالة في صنع السياسات الخارجية للدول، ويتم ذلك من خلال عرض الأحداث الداخلية في كل دولة مما يؤدي إلى تكوين رأي عالمي معين حول القضايا الخارجية.^(٢٢)

في السابق، لم تهتم السياسة الخارجية بوسائل الإعلام، لأن الشعوب لم يهتموا بالشؤون الخارجية، لذا تمت صياغة السياسة الخارجية من قبل المؤسسات الرسمية التي تمثل الدول فقط، ولكن بسبب التطورات التكنولوجية التي تحدثت، أصبح الإعلام من أهم القوى السياسية المساهمة في صنع السياسات والقرارات الخارجية ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:^(٢٣)

١- ارتباط اتجاهات الرأي العام ومواقفه من قضايا الشؤون الخارجية بالمعلومات المنشورة عبر وسائل الإعلام.

٢- سلوك صناع القرار يمكن أن يكون متأثراً بواسطة صورة العالم المرسله بواسطة وسائل الإعلام.

٣- يمكن أن يتأثر سلوك صانعي القرار السياسي الخارجي بصورة العالم التي تنقلها وسائل الإعلام.

إذ تعد وسائل الإعلام، الوسيط بين متخذي القرار والرأي العام، فيمكن لمتخذي القرار من خلالها معرفة مواقف واتجاهات الرأي العام من جهة، كما تزود الرأي العام بالقرارات والسياسات التي يتخذها صناع القرار بشأن ما من جهة أخرى.

فأصبح الإعلام وسيلة فاعلة في صنع السياسات الخارجية للدول، من خلال عرض الأحداث الداخلية في كل دولة، مما يؤدي إلى تكوين رأي عالمي محدد حول القضايا الخارجية.^(٢٤)

المطلب الثاني: مراكز الأبحاث والفكر

تعكس المؤسسات البحثية ومراكز الفكر أهميتها ودورها في بناء الدول والمجتمعات الحديثة، وكذلك الحاجة المتزايدة لها مع تعقيد قضايا الفكر والمعرفة، وتساعد الصراعات و الأزمات، وتشابك المصالح.

وهناك من يحاول التمييز في التعريف بين مراكز الفكر ومراكز البحث والدراسة على أساس الاعتقاد بأن مراكز البحث لا تهدف إلى ما هو أبعد من الأهداف الأكاديمية والحياد الموضوعي البحث. أما بالنسبة للمؤسسات الفكرية ، فهم يستهدفون غايات استراتيجية محددة من خلال سعيهم للمشاركة في صنع القرار السياسي سواء داخلياً أو خارجياً.^(٢٥)

ويبدو أن هذا الرأي نابع من اعتقاد بأن مراكز البحث هي فقط تلك التابعة للجامعات والمؤسسات الأكاديمية ، لذا سيطرت عليه تجربة هذا النوع من المراكز في اتجاه مثل هذا الحكم ، ولم يتعمق في تجارب المراكز غير المرتبطة بمؤسسات غير أكاديمية، حيث تصبح مراكز البحث و الدراسات هي نفسها مراكز وخزانات للفكر والمعرفة.

الى الآن لا يوجد تعريف عام وشامل لهذه المراكز أو المؤسسات، وتكمن الصعوبة في الحقيقة أن معظم المؤسسات والمراكز التي تتدرج تحت قطاع مراكز الفكر (Think Tanks)، تعرف عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO) أو بأنها منظمات غير ربحية (Nonprofit organization) وهذا بالذات يعد احد التعريفات التنظيمية المعترف بها على مستوى القانون الأمريكي.^(٢٦)

كما أن بعض المتخصصين والباحثين عرفوا مراكز البحث والفكر بأنها مؤسسات خاصة تنتج دراسات وتقدم مقترحات في مجال السياسة العامة داخلياً و خارجياً. في حين أن الترجمة الحرفية للعبارة الإنجليزية (Think Tanks) هي (خزان الأفكار) والعبارة الفرنسية (cellule de réflexion) (خلية التفكير) ، تذكر العبارتان ما كان شائعاً خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الواقع أشارت إلى المزيد الممارسة القديمة: الغرفة التي يلتقي فيها طاقم القيادة العسكرية للتخطيط الاستراتيجي للمعارك الحربية ، والتي تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكلا الطرفين المتحاربين ، وترسم مسار الصراع بشكل استراتيجي في جميع المجالات.^(٢٧)

كما يعرفها (هوارد ج وياردا (Howard J.Wiarda)^(*) بأنها "مراكز للبحث والتعليم ولا تشبه الجامعات أو الكليات، بل هي مؤسسات غير ربحية، حتى لو كان لديها (منتج)، وهو البحث. هدفهم الرئيسي هو البحث في السياسات العامة للدولة، ولديهم تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنهم يركزون اهتمامهم على السمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة.^(٢٨)

وبالنسبة للعراق، فإن العلاقة بين المراكز البحثية وصناع القرار السياسي تكاد تكون شبه مقطوعة، حيث أن صانع القرار السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣) يستمد خياراته السياسية من خلال التيار السياسي الذي ينتمي إليه، وقد يلجأ البعض منهم إلى المسلمات الدينية والتاريخية ، لذا فإن معظم القرارات غير قادرة على حل المشاكل والتحديات التي تواجه البلاد.

- وتتفق خلف هذه القطيعة بين مراكز البحث وصانع القرار السياسي الخارجي في العراق عدة من الأسباب، لعل أهمها: (٢٩)
- ١- ندرة المراكز البحثية الرصينة التي تتسم بالحياد والنزاهة العلمية والأكاديمية.
 - ٢- ضعف المراكز البحثية المتخصصة في البحث في القضايا المهمة، فمعظم المراكز الحالية تنتج أبحاثاً ودراسات حول قضايا مشبعة بالبحث والدراسة، أو بعيدة عن اهتمامات صانع القرار السياسي الخارجي والقضايا الاستراتيجية الرئيسية.
 - ٣- غياب الدعم المالي أو معنوي من الدولة لمثل هذه المراكز، لذا يضطر البعض منهم إلى الاعتماد على الدعم غير الحكومي، والذي يهدف في معظم الحالات إلى عدم حيادية المركز لصالح الجهات الداعمة.
 - ٤- إن الظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق، تحد بشكل كبير من حرية المراكز البحثية وتدفعها إلى تجنب التعامل مع بعض القضايا من أجل سلامة باحثيها.
 - ٥- في بعض الأحيان يعتمد صانع السياسة الخارجية على اجتهاده الشخصي أو الأشخاص المحيطين به في اتخاذ القرارات دون توسيع دائرة المستشارين إلى حد أخذ رأي مراكز البحث في السياسات التي يهتم باتخاذها.
- ومن أجل تعزيز العلاقة بين صانع السياسة الخارجية العراقي ومراكز البحث العلمي، ينبغي اللجوء إلى الآليات التالية:
- ١- إبعاد مراكز البحث عن النزاعات السياسية، ونزع الطابع السياسي عنها، وتوفير المناخ المحايد اللازم للعمل الأكاديمي المجرد.
 - ٢- إشراك مراكز البحث ليس فقط في اتخاذ السياسات الداخلية فحسب، بل في السياسات الخارجية أيضاً، مثل رسم السياسة الخارجية والاقتصادية والتجارية والمالية للدولة والمساهمة في تشريع القوانين المنظمة لعمل مؤسسات السياسة الخارجية.
 - ٣- إلزام جميع مؤسسات الدولة بتزويد المراكز البحثية العراقية بكافة البيانات والمعلومات التي تحتاجها، بما يساعدها على انجاز الأبحاث العلمية الدقيقة التي تكون واقعية ومفيدة بالنسبة لصانع السياسة الخارجية. (٣٠)

الخاتمة:

بعد عام (٢٠٠٣)، و وفقاً للدستور المصوت عليه من قبل الشعب في عام (٢٠٠٥)، اتبع العراق النظام البرلماني كنظام سياسي في الحكم. خصصت الوظائف العامة فيه وفق تمايز بنيوي كأساس للتحديث السياسي في النظام. وخصص في صنع السياسة الخارجية مؤسسات وفق الاختصاص المنصوص عليه في أحكام الدستور، والأنظمة واللوائح الداخلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك وزارة الخارجية وبعض المؤسسات ذات الصلة في مجال صنع السياسة الخارجية.

وهكذا، كانت سياسة العراق الخارجية موجهة نحو إعادة النظر في أدائها والتفكير في كيفية التعامل مع الوضع والمرحلة الجديدة. و مع التزامن في إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية، ورؤيتها للمنطقة في ظل سياسة الابتعاد عن المحاور، انطلقاً من نهج جديد قائم على معيار الانفتاح على عدة دوائر حسب أهمية كل دائرة ضمن أهداف و توجهات السياسة الخارجية العراقية من الناحية الجيوسياسية وفي ضوء الثوابت التي تحقق الأهداف الاستراتيجية. (١)

إن أهمية السياسة الخارجية تدفع الدول إلى إعطائها أهمية كبيرة في عملية صنعها وتنفيذها، وما دامت السياسة الخارجية تمثل محاولة الحكومة ترتيب البيئة الخارجية لخدمة أهداف محددة تتوخى تحقيقها في البيئة الدولية، لذا فإن الدول تهتم عموماً بعملية الصنع وتضعها بمراتب استراتيجية مهمة، وقد تواجه خلال تنفيذها لتلك السياسات بعض المحددات التي تنعكس سلباً عليها.

المصادر:

- (١) غانم علوان الجميلي، "السياسة الخارجية"، مطبعة كركي، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٠.
- (١) حسن لطيف الزبيدي، "موسوعة الأحزاب السياسية"، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٥.
- (١) علي مفلح، "الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي"، مركز دراسات الثورة العربية، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٤.
- (١) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٠.
- (١) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٣٩٨١، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.
- (١) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (١) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٢.
- (١) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٣.
- (١) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
- (١) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.
- (*) **محور المقاومة**، يشير إلى تحالف عسكري سياسي غير رسمي مناهض للغرب وإسرائيل ومناهض لل سعودية بين إيران وفلسطين وسوريا و الحشد الشعبي العراقي وحزب الله اللبناني. وحركة أنصار الله اليمنية (الحوثيون)، للمزيد أنظر موقع الميادين: <https://www.almayadeen.net> تاريخ الزيارة ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٢.
- (١) مجلس النواب العراقي، الجلسة الاستثنائية الأحد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ للمزيد أنظر موقع مجلس النواب العراقي:

<https://archive4.parliament.iq/ar/2020/01/05/%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF-5-1-2020-%D9%85>

تاريخ الزيارة ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٢.

(¹) Bruno. Greg, (2009), " Iraq's Political Landscape" Council on foreign Relations, See the Council on Foreign Relations website <https://www.cfr.org/background/iraqs-political-landscape> accessed time (30/11/2022).

(1) Anthony D'Amato, (2010), "Israel's Air Strike upon the Iraqi Nuclear Reactor", Northwestern University School of Law, Chicago, p3.

(1) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٦٨٠، ٢٠٢٢، ص ٤.

(1) سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣.

(1) محمد أبو ضيف باش خليل، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية : ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها ، مشروعيتها، أهميتها" دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(*) الجهاد الكفائي، هي فتوى أصدرها السيد السيستاني لمحاربة (داعش) في حزيران ٢٠١٤ ، وأعلنها ممثله في كربلاء ووكيله الشيخ عبد المهدي الكربلائي عبر خطبة صلاة الجمعة. وإثر هذه الفتوى التحق الآلاف من المتطوعين إلى الحشد الشعبي بعد أن كان قد سيطر هذا التنظيم الإرهابي على جزء كبير من المنطقة الغربية والشمالية في العراق، للمزيد أنظر موقع مكتب سماحة السيد السيستاني: <https://www.sistani.org/arabic/archive/24918> تاريخ الزيارة ١٢/١ / ٢٠٢٢.

(1) أحمد علي عبود الخفاجي، "دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي - السيد السيستاني أنموذجاً" مجلة الإصلاح الحسيني، العدد ١٧، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧، ص ٣٢٠.

(1) مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، "انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق من (تشرين الأول ٢٠١٩ إلى نيسان ٢٠٢٠)"، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٦-٧.

(1) عباس حسين جواد الحميري، ارزوقي عباس عبد، "صياغة السياسات العامة (أطار منهجي)"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١، كربلاء المقدسة، ٢٠٠٤، ص ١٥٥.

(1) عبد الرزاق محمد الدليمي، "وسائل الإعلام والاتصال"، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٠.

(1) محمد منير حجاب، "وسائل الاتصال"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(1) Matthew A. Baum and Philip B.K. Potter, (2007), "The Relationships Between Mass Media, Public Opinion, and Foreign Policy: Toward a Theoretical Synthesis" First published online as a Review in Advance, See the website <https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev.polisci.11.060406.214132> accessed time (2/12/2022)

(1) عامر مصباح، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

(1) Craig, A. (1976). The Media and Foreign Policy. International Journal, 31(2), 319–336. <https://doi.org/10.2307/40201320> accessed time (2/12/2022).

(١) خالد عليوي العرداوي، "تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ٢.

(١) بسمة خليل نامق "مؤسسات مخازن التفكير think tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، المجلد ٢، ٢٠٠٩، ص ١٣٧-١٣٨.

(١) ارواء فخري عبد اللطيف، "دور مراكز الابحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق"، المجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩-٤٠، ٢٠١٩، ص ٢٢.

(*) هوارد ج وياردا (1939-2015), (Howard J. Wiarda) استاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا واستاذ باحث في مركز ودرولسن في واشنطن والرئيس المؤسس لقسم الشؤون الدولية في جامعة جورجيا للمزيد أنظر موقع Wilson Center: <https://www.wilsoncenter.org/person/howard-j-wiarda> تاريخ الزيارة ٢٠٢٢ / ١٢ / ١٤.

(1) Howard J. Wiarda, (2008), "The new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 , p 96.

(1) Marwan Mohammad Suhel, (2021), "Thinking centers as one of the US foreign policy tools 'The war on Iraq as a model", Journal of International studies, Issue 84, P. 435-437.

(1) Marwan Mohammad Suhel op. cit. pp437.

(١) غانم علوان الجميلي، "السياسة الخارجية"، مطبعة كركي، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٠.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، "موسوعة الأحزاب السياسية"، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٥.

(٣) علي مفلح، "الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي"، مركز دراسات الثورة العربية، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٤.

(٤) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٠.

(٥) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٣٩٨١، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

(٦) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٧) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٢.

(٨) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٣٨٣، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٩) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(١٠) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(*) **محور المقاومة** ، يشير إلى تحالف عسكري سياسي غير رسمي مناهض للغرب وإسرائيل ومناهض للسعودية بين إيران وفلسطين وسوريا و الحشد الشعبي العراقي وحزب الله اللبناني. وحركة أنصار الله اليمنية (الحوثيون)، للمزيد أنظر موقع الميادين: <https://www.almayadeen.net> تاريخ الزيارة ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٢.

(^{١١}) مجلس النواب العراقي، الجلسة الاستثنائية الأحد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ للمزيد أنظر موقع مجلس النواب العراقي:

<https://archive4.parliament.iq/ar/2020/01/05/%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF-5-1-2020-%D9%85> تاريخ الزيارة ٢٩/١١/٢٠٢٢.

(^{١٢}) Bruno. Greg, (2009), "Iraq's Political Landscape" Council on foreign Relations, See the Council on Foreign Relations website <https://www.cfr.org/backgrounder/iraqs-political-landscape> accessed time (30/11/2022).

(^{١٣}) Anthony D'Amato, (2010), "Israel's Air Strike upon the Iraqi Nuclear Reactor", Northwestern University School of Law, Chicago, p3.

(^{١٤}) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٦٨٠، ٢٠٢٢، ص ٤.

(^{١٥}) سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣.

(^{١٦}) محمد أبو ضيف باش خليل، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها" دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(*) الجهاد الكفائي، هي فتوى أصدرها السيد السيستاني لمحاربة (داعش) في حزيران ٢٠١٤، وأعلنها ممثله في كربلاء ووكيله الشيخ عبد المهدي الكربلائي عبر خطبة صلاة الجمعة. وإثر هذه الفتوى التحق الآلاف من المتطوعين إلى الحشد الشعبي بعد أن كان قد سيطر هذا التنظيم الإرهابي على جزء كبير من المنطقة الغربية والشمالية في العراق، للمزيد أنظر موقع مكتب سماحة السيد السيستاني: <https://www.sistani.org/arabic/archive/24918> تاريخ الزيارة ١٢/١/٢٠٢٢.

(^{١٧}) أحمد علي عبود الخفاجي، "دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي - السيد السيستاني أنموذجاً" مجلة الإصلاح الحسيني، العدد ١٧، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧، ص ٣٢٠.

(^{١٨}) مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، "انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق من (تشرين الأول ٢٠١٩ إلى نيسان ٢٠٢٠)"، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٦-٧.

(^{١٩}) عباس حسين جواد الحميري، ارزوقي عباس عبد، "صياغة السياسات العامة (أطار منهجي)"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١، كربلاء المقدسة، ٢٠٠٤، ص ١٥٥.

(^{٢٠}) عبد الرزاق محمد الدليمي، "وسائل الإعلام والاتصال"، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٠.

(^{٢١}) محمد منير حجاب، "وسائل الاتصال"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(^{٢٢}) Matthew A. Baum and Philip B.K. Potter, (2007), "The Relationships Between Mass Media, Public Opinion, and Foreign Policy: Toward a Theoretical Synthesis" First published online as a Review in Advance, See the website <https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev.polisci.11.060406.214132> accessed time (2/12/2022)

(^{٢٣}) عامر مصباح، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

(^{٢٤}) Craig, A. (1976). The Media and Foreign Policy. International Journal, 31(2), 319-336. <https://doi.org/10.2307/40201320> accessed time (2/12/2022).

(٢٥) خالد عليوي العرداوي، "تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ٢.

(٢٦) بسمة خليل نامق "مؤسسات مخازن التفكير think tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، المجلد ٢، ٢٠٠٩، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢٧) ارواء فخري عبد اللطيف، "دور مراكز الابحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق"، المجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩-٤٠، ٢٠١٩، ص ٢٢.

(*) هوارد ج وباردا (Howard J. Wiarda), (1939-2015) استاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا واستاذ باحث في مركز ودرولسن في واشنطن والرئيس المؤسس لقسم الشؤون الدولية في جامعة جورجيا للمزيد أنظر موقع Wilson Center: <https://www.wilsoncenter.org/person/howard-j-wiarda> تاريخ الزيارة ١٤/١٢/٢٠٢٢.

(28) Howard J. Wiarda, (2008), "The new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 , p 96.

(29) Marwan Mohammad Suhel, (2021), "Thinking centers as one of the US foreign policy tools 'The war on Iraq as a model", Journal of International studies, Issue 84, P. 435-437.

(30) Marwan Mohammad Suhel op. cit. pp437.